

Distr.: Limited
23 June 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثامنة

فيينا، ١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

مشروع التقرير

إضافة

سادساً- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

١- قدّمت الأمانة معلومات عن النفقات المتكبدة لتسيير الدورتين الأولى والثانية لآلية الاستعراض حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، والنفقات المتوقعة لإكمال الدورة الأولى، والنفقات المتوقعة لتسيير العمل في السنتين الأوليين من الدورة الثانية. وقدّمت الأمانة أيضاً معلومات مفصلة عن الموارد المتلقاة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وكذلك من التبرعات وعن التدابير الراهنة للاقتصاد في التكاليف.

٢- وبعد أن أعربت الأمانة عن تقديرها للدول التي قدمت تبرعات وأعلنت عن تعهّدها لدعم الآلية، وجّهت الانتباه إلى الثغرة القائمة في التمويل بين التبرعات المتلقاة والموارد المطلوبة من خارج الميزانية من أجل تسيير عمل الآلية. وأبلغت الأمانة الفريق بأن التبرعات المقدمة غطت النفقات المتكبدة والمتوقعة للدورة الأولى لآلية الاستعراض بافتراض أن الدورة الأولى سوف تكتمل بنهاية عام ٢٠١٧، لكنها أشارت إلى وجود فجوة كبيرة في التمويل قدرها ٤٠٠ ١٦٧ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار أمريكي) فيما يتعلق بتسيير عمل السنتين الأوليين من الدورة الثانية، وأشارت الأمانة كذلك إلى أنه بعد الأخذ في الحسبان النفقات المتكبدة منذ ١ آذار/مارس ٢٠١٧ لدعم تنفيذ الدورة الثانية، فإن مجموع نفقات الدورة الثانية بلغ ١,٢٦ مليون دولار أمريكي، مما أسفر عن رصيد نقدي للدورة الثانية مقداره ١,١٨ مليون دولار أمريكي. وخلصت الأمانة إلى أنه على الرغم من التحسن في الرصيد النقدي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فلا يزال هناك خطر أن تؤدي الحالة المالية في نهاية المطاف إلى وقف سير عمل آلية الاستعراض بعد أن اكتسب العمل في تنفيذ الدورة الثانية زخماً عظيماً. وأبلغت الأمانة الفريق أيضاً بأنه لن يكون في وسعها في ظل الوضع الحالي أن



تمول مشاركة ممثلين من أقل البلدان نموا في الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف والدورة الثامنة المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ.

٣- وفي ضوء الحالة المالية العامة، قدمت الأمانة معلومات مفصلة عن التدابير التي اتخذتها لخفض النفقات منذ المناقشة التي دارت في هذا الشأن في الدورة السابعة المستأنفة للفريق، وهي: (أ) قصر تقديم التمويل، في حال طلبه، على مشارك واحد من كل بلد مستعرض من أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى؛ و(ب) مطالبة جميع البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى بأن تتكفل بتمويل مشاركتها في تدريب الخبراء الحكوميين والزيارات القطرية؛ و(ج) تشجيع مجموعة البلدان نفسها على أن تتكفل مباشرة بتمويل نفقات السفر والإقامة اللازمة لمشاركة الخبراء الحكوميين الموفدين من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وأقل البلدان نموا لزيارتها؛ و(د) تشجيع جميع البلدان على أن ترتب لترجمة وثائق العمل وتوفير الترجمة الشفوية خلال الزيارات القطرية كتبرع عيني؛ و(هـ) مطالبة جميع البلدان بأن تقتصر في ردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية على المعلومات الجوهرية اللازمة لإجراء الاستعراض وتجنب تقديم معلومات مزدوجة وغير ذات صلة؛ و(و) تشجيع كل البلدان على أن تبذل قصارى جهدها للحد من لغات الاستعراض بالاكتفاء بلغتين على الأكثر لكل استعراض. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تحقق هذه التدابير النتائج المنشودة دون المساس بجودة عمل آلية الاستعراض. وقالت الأمانة أيضا إنها لن تستطيع أن توفر التمويل اللازم لأقل البلدان نموا للمشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ إلا لدورة واحدة سنويا لو استمر الاتجاه الحالي في التمويل.

٤- وأبلغت الأمانة الفريق بأنها قد راعت، بناءً على طلب المؤتمر في قراره ١/٦، وجود هذا العجز في المبلغ المطلوب لدعم الدورة الثانية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفقا للقسم السابع من الإطار المرجعي. كما أوضحت الأمانة أنها سوف تبقي على التقديرات الحالية بشأن المتطلبات اللازمة للدورة الاستعراضية الثانية وفي حساب العجز في التمويل ريثما تبت الهيئات المختصة والجمعية العامة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين التالية.

٥- وكرر الرئيس شواغل الأمانة وحذر من أن اتخاذ المزيد من تدابير خفض التكاليف يمكن أن تكون له آثار من بينها المساس بقدرة البلدان النامية على المشاركة الكاملة في عملية استعراض التنفيذ.

٦- وأضاف عدة متكلمين شواغلهم الخاصة بشأن الحالة المالية لآلية الاستعراض مع الإعراب عن دعمهم القوي لها. وفي هذا السياق، عدّد بعض المتكلمين التبرعات السابقة والأخيرة واللاحقة المقدمة من بلدانهم لآلية الاستعراض.

٧- ورحب المتكلمون بتقرير الأمانة المالي بما اتسم به من شفافية وشمول، وأعربوا عن دعمهم لتدابير خفض التكاليف التي اتخذتها. ودعا بعضهم إلى إجراء استعراض متفتح لتكاليف الآلية وطريقة عملها، على أن يتضمن أساليب مبتكرة لترشيد الأعمال الجارية في إطار آلية الاستعراض وزيادة كفاءة تكلفتها. وسلط بعض المتكلمين الضوء على الآثار السلبية للاستعراضات المتعددة

اللغات على تكاليف الآلية وفعاليتها وحثوا الدول الأطراف على أن تقلل من اللغات المستخدمة في الاستعراضات بقدر المستطاع وأن تبدي المرونة حينما يُطلب منها العمل بلغات أخرى بخلاف لغتها الرسمية. وحذر متكلمون آخرون من اتخاذ أي تدابير أخرى من شأنها أن تؤثر سلباً على جودة الاستعراضات القطرية وأشاروا إلى أن تدابير الاقتصاد في التكاليف ينبغي أن تكون طوعية فحسب. واقترح أحد المتكلمين تخفيض عدد اجتماعات الفريق إلى اجتماع واحد سنوي وزيادة مدة الدورة الاستعراضية الثانية ليتوفر لها المزيد من الوقت لمواجهة عبء العمل.

٨- ورداً على الشواغل التي أثارها أحد المتكلمين بشأن زيادة تكاليف الآلية، أوضحت الأمانة أن هذه الزيادة في الموارد المطلوبة لتسيير الآلية ترجع إلى حد بعيد لارتفاع عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها منذ بدء عمل الآلية في عام ٢٠١٠ من ١٤٤ إلى ١٨١ دولة طرفاً. وأشار المتكلم كذلك إلى العرض المفصل للعوامل المساعدة على زيادة إجمالي أعباء العمل الوارد في مذكرة من الأمانة عنوانها "التكاليف المتوقعة لعمل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورتها الثانية" في إطار تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن أعمال دورته السادسة المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (CAC/COSP/2015/10).

٩- وأكد عدة متكلمين مجدداً التزامهم بنموذج التمويل المحتلط للآلية وبإطارها المرجعي وقرارات مؤتمر الدول الأطراف ذات الصلة. وأكدت الأمانة للفريق أنها سوف تواصل استكشاف جميع الخيارات الممكنة لتسيير الآلية على نحو فعال يتسم بكفاءة التكلفة ضمن إطارها المرجعي.